

جامعة جيجل
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر
2013 /10/ 29-28

تحليل ظاهرة التضخم: أيّ تفسير لأيّ اقتصاد؟

رحيم حسين

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريّيج - الجزائر
rahim_hocine@yahoo.fr

مقدمة:

لئن كان مفهوم التضخم واضح وله مدلول واحد، وهو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ومن ثم تدهور القدرة الشرائية للنقد، ولئن كانت الآثار الوخيمة المترتبة عن هذه الظاهرة تكاد تكون محل إجماع، إن من حيث أبعادها الاقتصادية، أو من حيث أبعادها الاجتماعية، والتي مؤداها اضطراب اقتصادي وظلم اجتماعي يطال الجميع، ولاسيما منهم أصحاب الدخل الثابتة، إلا أن تفسير هذه الظاهرة، التي تظل تمثل أخطر المشكلات الاقتصادية في ظل الأنظمة النقدية، ما يزال محل اختلاف ما بين الاقتصاديين، حتى إننا نتحدث عن النظريات (وليس النظرية) المفسرة للتضخم.

انطلاقاً من هذه المعايينة البسيطة يتعين علينا أن نتساءل: لما ظاهرة واحدة ونظريات مفسرة؟ وبمعنى آخر: ما مصدر الاختلاف في تفسير ظاهرة التضخم؟ هل لتفسير التضخم علاقة بالأنظمة والظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والأمنية، أم أنه ظاهرة نقدية بحتة كما يرى النقديون؟

يهدف هذا البحث إلى مناقشة ظاهرة التضخم من حيث مدلولها ومصادرها، وإبراز أصل عدم التوافق في تفسيرها، محاولين على إثرها الإجابة عن التساؤل الرئيسي المطروح في العنوان: أيّ تفسير للتضخم لأيّ اقتصاد؟ وسنخصص جانباً من هذا النقاش في آخر البحث لمحاولة تفسير ظاهرة التضخم في الجزائر، بالاستناد إلى البيانات الرسمية حول التضخم.

وعليه، تتضمن هذه الورقة أربعة محاور هي:

- التضخم: مراجعة في المفهوم والأبعاد والتاريخ

- التضخم، الاستقرار النقدي والنمو

- التضخم: ظاهرة واحدة ونظريات متعددة

- التضخم في الجزائر: تشخيص وتحليل

1- التضخم: مراجعة في المفهوم والأبعاد والتاريخ

يدل مصطلح التضخم (Inflation) في الاقتصاد على الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار. وعكس التضخم هو الانكماش (Déflation)، أي الانخفاض العام في مستوى الأسعار، أو بالأحرى امتصاص التضخم. وحيث إن السعر يدل عن عدد وحدات النقد المطلوبة لشراء سلعة ما، فإن ارتفاع السعر يعني زيادة في عدد وحدات النقد المطلوبة للشراء، مما يعني ضمنا تدني قيمة الوحدة النقدية. ولذلك فإن التضخم يعني بالمقابل تدهور القدرة الشرائية للنقد.

ينبغي التنبيه إلى أنه ليس كل ارتفاع في الأسعار هو تضخما، إذ لا بد أن يتسم هذا الارتفاع بالاستمرار لفترة طويلة، وأن يكون عاما، أي يشمل معظم السلع والخدمات. وهذا يعني أن ارتفاع الأسعار في قطاع ما، أو خلال طرف زمني محدود، لا يعد تضخما. فتغيرات الأسعار بسبب تغيرات في الأذواق أو ندرة في عوامل الإنتاج أو تطورات في التكنولوجيا تكون محدودة في سلع بعينها. ومن الملاحظ أن أجهزة الإحصاء المكلفة بمتابعة تطورات الأسعار وحساب معدلات التضخم كثيرا ما تركز على أسعار المواد الواسعة الاستهلاك، وتعلن معدلات تضخم خاصة بها، ذلك أن هذه المواد تعني كل الفئات من جهة، ولكنها أيضا، من جهة ثانية، تعكس في الحقيقة مستوى أسعار عوامل الإنتاج.

ومن ناحية أخرى ينبغي التمييز ما بين حالة الارتفاع الطفيف والبطيء في مستوى الأسعار، وإن كان مستمرا، وهو ما يعرف في الاقتصاد بالتضخم الزاحف (Inflation rampante)، والذي يكاد يصبح مقبولا في ظل الاقتصاديات النقدية الحديثة، حيث التوسع النقدي بلغ فيها حدودا قصوى بفعل ظاهرة التوسع في الائتمان وفي وسائل الدفع، وبين حالة الارتفاع المعتبر والمستمر في مستوى الأسعار، والتي يعبر عنها في الاقتصاد بحالة التضخم الزاحف (Inflation galopante)، وهي الحالة التي تزعج السلطات النقدية باعتبارها تلحق أضرارا بالاقتصاد والمجتمع.

تنبثق أهمية مشكلة التضخم من كونها تتعلق بالمساس بالمكافئ العام لكل القيم، وهو النقد، الذي يمثل مرجعا لقياس قيم الأعمال، إذ أن ارتفاع الأسعار يعني تدني قيمة العمل المقدم من الأفراد، والمعبر عنها بالدخل المحصل عليه مقابل هذا العمل. وللتوضيح نعطي مثال فرد يتقاضى 10 دولارات في اليوم، فإذا افترضنا أن معدل التضخم ارتفع إلى 100%، فإن ذلك يعني أن القيمة الحقيقية للدخل اليومي لهذا الفرد انخفضت بالنصف، وعليه أن يوفر 20 دولار من أجل ضمان القدرة الشرائية لما قبل التضخم، مما

يستوجب عليه عمل يوم إضافي، وهو عمل مجاني يمثل تكلفة تضخم هو بريء منه، وهذا ما يعني أن التضخم ينسف جزءاً من جهود الناس من خلال تبخير نسبة من قدراتهم الشرائية.

بصفة عامة يمكن اعتبار مجموعة من المبررات تستوجب الاهتمام بمعالجة ظاهرة التضخم في كل مكان وزمان أبرزها:

- أن التضخم يتعلق باختلال النقد كمقياس عام للسلع والخدمات، واختلال المقياس يخل بالاحتكام إليه، بل وقد يفقده مصداقيته ومشروعيته، مما قد يضطر الأفراد لاعتماد عملات أخرى، بعد أن يجدوا العملة التي بين أيديهم تتآكل. ولا يخفى أن العملة رمز من رموز السيادة لأية دولة، وبالتالي فإن تدهور العملة هو تدهور جزئي للسيادة.

- أن التضخم ظاهرة عامة تطال الجميع، وإن كان أثره يقع أكثر على ذوي الدخل الثابتة من أصحاب الأجور والمعاشات وغيرها من المستحقات، وبالتالي فإن حدوثه يؤدي إلى غبن عام يتدهور على إثره المستوى المعيشي بسبب تدني الأجور الحقيقية، وتعمق في ظله الطبقة، حيث يزيد الفقراء فقراً ويزيد الأغنياء غنى، حيث إن التضخم يمثل في الحقيقة ضريبة ضمنية تقع بالأساس على محدودي الدخل، وجلهم فقراء، ويستفيد منها الأغنياء. هذا إضافة إلى ما يمكن أن ينجر عن التضخم من آفات اجتماعية عديدة من شأنها أن تهدد الاستقرار الاجتماعي.

- يؤدي التضخم إلى تآكل قيمة المدخرات النقدية المتاحة، خاصة في مجتمعات يتجنب فيها الأفراد الإيداعات البنكية بفوائد لأسباب دينية، أو يكون فيها الوصول إلى النظام المالي غير متاح، وكثيراً ما يفضل هؤلاء تحويل مدخراتهم إلى أصول عينية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة هذه الأصول (ذهب، عقارات، سلع معمرة)، وبالتالي دفع تكلفة إضافة (تكلفة الاستبدال). كما إن ارتفاع الأسعار ينجر عنه تزايد في نسبة الدخل المخصص للاستهلاك، وبالتالي تناقص في حجم الادخار، وهو ما يؤثر على الاستثمار.

- أن التضخم قد يؤدي إلى المساس بالاستقرار النقدي، ومن ثم بالاستقرار الاقتصادي، حيث إن عدم التحكم فيه ينجر عنه تراجع في الاستثمارات، بسبب تراجع الطلب الفعال من ناحية، وتراجع تراكم رأس المال من ناحية ثانية، ومن ثم ركود اقتصادي فائزاً اقتصادية. وفي ظل الاقتصاديات الحديثة المعولمة سرعان ما تنتقل الأزمات لتصبح عالمية.

إنه وعلى الرغم من الاستقطاب الملاحظ تجاه مشكلة التضخم في العصر الحديث، إلا أنه لا ينبغي تجاهل قدم المشكلة، فالتضخم وتغير قيمة النقد ظلاً موضوع اهتمام على مدى العصور بالنسبة للمفكرين والسياسيين على حد سواء، مما يعني أن التضخم ليس حديث العهد بواقع الناس. وكما هو الشأن لدى المفكرين الغربيين، تناول عدد من العلماء والفقهاء المسلمون هذه القضية من الناحيتين التحليلية والفقهية،

وإن كانت مسألة الأحكام المترتبة عن تغير قيمة النقد بفعل الرخص والغلاء الأوفر حضا في تلك المعالجات.

وفي إطار هذه المراجعة التاريخية نشير إلى ما كتبه المقرئزي (وهو من كبار المؤرخين) في كتابه الشهير "إغاثة الأمة بكشف الغمة": "اعلم .. أن الغلاء والرخاء ما يزالان يتعاقبان في عالم الكون والفساد، منذ برأ الخليقة في سائر الأقطار وجميع البلدان والأمصار"². وفي تفسيره لأسباب تلك المجاعة التي حلت بمصر في عصره يقول المقرئزي²: ونحن الآن في أوائل سنة ثمان وثمانمائة، والأمر فيها من اختلاف النقود وقلة ما يحتاج إليه، وسوء التدبير وفساد الرأي، في غاية لا مرمى وراءها من عظيم البلاء وشنيع الأمر. وسبب ذلك كله ثلاثة أشياء لا رابع لها: السبب الأول، وهو أصل هذا الفساد، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة، والسبب الثاني هو غلاء الأطنان (أي الأراضي)، أما السبب الثالث فيتمثل في رواج الفلوس.

ومع إن المقرئزي شرح كل سبب من تلك الأسباب الثلاثة على حدا، إلا أنه استفاض في شرح السبب الثالث، المتعلق بالعامل النقدي. ومضمون شرحه أن معاملة مصر كانت بالذهب فقط، وأما الفضة فكانت تتخذ حليا وأواني .. وأول ما رأيت للدرهم [أي الفضة] ذكرا بمصر أيام الحاكم بأمر الله، أحد خلايف الفاطميين [مع نهاية ق 4 هـ]. ومنذ ذلك الوقت بدأت تظهر نقود أخرى غير الذهب، فظهرت الدراهم السود [النحاس وقليل من الفضة] والدراهم الكاملية [2/3 فضة، 1/3 نحاس]، وأصبحت تنسب إليها عامة أثمان المبيعات وقيم الأعمال³. كما ضربت الفلوس (في أيام الكامل الأيوبي، ولم تكن من قبل)، وهي نقود من النحاس كانت تستخدم لشراء المحقرات من الأشياء. "ولما ضربت الفلوس تتابع الملوك في ضربها حتى كثرت في الأيدي"⁴. وهذا التشخيص يدل عن انتباه سابق لما عرف لاحقا في القرن 16 بقانون قريتشام: "النقد الردي يطرد النقد الجيد"، حيث طغت الفلوس على الذهب والفضة في المعاملات.

ونظرا لما يترتب عن الرخص والغلاء من أثر على ثمنية النقد وقيمة الدين، إن في البيوع أو في القروض، فقد عالج الفقهاء الأولين والمحدثين مسألة المثلي والقيمي، وهل يعتبر الدين بالمثل أو بالقيمة. والمتتبع لكلام العلماء يجد قولين متقابلين في ذلك: الأول، وهو المشهور عند أرباب المذاهب الأربعة، أن التضخم (الرخص) لا يعد عيباً يستوجب التعويض، والمسألة مفروضة أساساً عندهم في البيع، وألحق به بعضهم القرض والإجارة وغيرها من المعاملات. أما القول الثاني، وهو قول من يرى بأن نقصان قيمة النقود الفاحش أو غلاءها يوجب الرجوع إلى القيمة التي كانت عليها. وهذا الرأي منسوب إلى أبي يوسف ومحمد صاحب أبي حنيفة، وممن نسبته إليهما ابن عابدين في رسالته (تنبيه الرقود على مسائل النقود)،

² تقي الدين المقرئزي، إغاثة الأمة في كشف الغمة، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1980، ص44

² نفسه، ص80

³ نفسه، ص80 وما بعدها

⁴ نفسه، ص108

نقلًا عن عدد من كتب الحنفية، وهو قول منسوب أيضا إلى الرهوني من علماء المالكية، وهو قول ضعيف في مذهب الحنابلة، كما نسبته الشيخ عبد الله أبابطين وغيره من متأخري علماء الحنابلة إلى شيخ الإسلام ابن تيمية¹.

وفي هذا السياق التاريخي، وكما هو الحال بالنسبة لتقدير المقرئ في القرن الخامس عشر، الذي فسر الغلاء في عصره بروج الفلوس كعامل أساسي، فقد أرجع عدد من المفكرين الغربيين، على غرار المفكر الفرنسي Jean Bodin (1529-1596)، ارتفاع الأسعار الذي عمّ أوروبا خلال القرن السادس عشر إلى التدفق المفرط للمعدن النفيس، خاصة الفضة، من المستعمرات الأمريكية الجديدة (أمريكا اللاتينية) عبر إسبانيا والبرتغال. وقد تعمق هذا التفسير مع المدرسة الكلاسيكية وما بعدها، انطلاقًا من نظرية التبادل لفيشر ونظرية الدخل لمارشال، لتنتشأ على ضوئها "النظرية الكمية" كأساس لتفسير التضخم، والتي عرفت تطورات عميقة لاحقًا تشكل على إثرها تيار النقديين.

2- التضخم، الاستقرار النقدي والنمو

يمثل التضخم مؤشرا عن اختلال في الثمنية التي يؤديها النقد، أي اختلال في الوظائف المنوطة بالنقد باعتباره مقياسا للقيم ووسيطا في التبادل، إضافة إلى كونه مخزن للقيمة، وبالتالي فهو يمس مباشرة الاستقرار النقدي، بل وقد يمس بمصادقية النقد ومشروعيته.

يدل الاستقرار النقدي عن حالة استقرار الأسعار (أسعار المنتجات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف) عبر الزمان والمكان، وذلك في إطار سيادة حرية الأسواق. ويعني ذلك أن يكون هنالك تناسبا مستقرا ما بين الكتلة النقدية والنتاج الوطني. فكل زيادة (أو نقص) في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة (أو نقص) مماثلة في الناتج الوطني سوف تخل بهذا الاستقرار. وكل ما من شأنه أن يخلّ بهذا الاستقرار (أي بهذا المنسوب الثابت) يعتبر قوة اختلالية (une force déstabilisatrice).

إن الاستقرار النقدي يمثل تكلفة على الاقتصاد، وأحيانا تكون تكلفة باهظة، حين تؤدي إلى حالة كساد عام. فعدم استقرار قيمة النقد ليس مجرد مسألة تتعلق ببعض الأفراد دون غيرهم، إذ أن النقد هو أداة يستخدمها كل الأفراد، دون استثناء، في تخزين جزء من ثروتهم وتسوية مدفوعاتهم الآجلة، فضلا عن أنه مقياس للقيم ووسيط في إجراء المبادلات الحاضرة.

لقد ذكر Coste و Cernès عددا من القوى الموضوعية والذاتية التي تؤثر، وبصورة منفصلة، في عدم استقرار قيمة النقد، سواء بصورة متزامنة أو غير متزامنة، وهي²:

- أثر تفضيل السيولة المميز بمعدل منفعة حدية للخزينة؛

- أثر توزيع الدخل (اقتصاديا واجتماعيا)؛

¹ راجع في ذلك مقال: حمزة بن حسين الفعر، "مدى اعتبار التضخم عيباً في العملة يبيح التعويض عنه"، منشور في

<http://www.islamfeqh.com/Nawazel/NawazelItem.aspx?NawazelItemID=1356> إلى تاريخ 2013/07/15

² R. Coste – J. Cernès, La monnaie et ses marchés : du Franc à l'ECU, les éditions Liaisons, Paris, 1993, pp30 à 38

- أثر النمو (باعتبار أن التضخم هو أكبر خطر على النمو الاقتصادي. فالنمو لا يكون دوما مصاحبا للاستقرار النقدي. إذ أن هناك قوى نمو تؤثر في الاستقرار النقدي: الائتمان، تزايد الاستثمار، ارتفاع التكاليف، تزايد الواردات)؛
- أثر الأسعار؛
- أثر الميل إلى الاستهلاك؛
- معدلات جذب التوظيفات ومعدلات العائد؛
- معدل التوقع (le taux d'anticipation)؛
- معدل الاقتطاع الضريبي والاجتماعي؛
- معدلات الفائدة.

وفي ظل واقع الأنظمة النقدية المعاصرة أضحت لا مناص منه لأية سياسة نقدية من أن تستهدف معدلا للتضخم تسعى لتحقيقه. فالتوسع الائتماني من جهة، وصلادة الأجور الاسمية التي تمنعها من المراجعة نحو التخفيض من جهة ثانية، هذا إضافة إلى كون السياسات النقدية الانكماشية التي ترمي إلى تخفيض معدلات التضخم إلى مستويات دنيا، عادة ما تكون لها آثار سلبية على النمو، إذ أن انخفاض الأسعار بشكل محسوس سيكون مثبطا للاستثمارات بسبب تدني الربحية المتوقعة (نظرية التوقعات الرشيدة). ولكن أيضا دون أن نغفل عن أن الارتفاع المحسوس في الأسعار سيدفع بالطلب إلى الانهيار ويضغط على الادخار، وهو ما يعد كابحا للاستثمار. ولذلك فإن تجاوزا طفيفا وظرفيا في معدل التضخم سيكون أقل كلفة من انكماش (déflation) مؤثر سلبا على نمو الاقتصاد الحقيقي.

ثمة علاقة مقايضة ما بين التضخم والنمو. فضبط التضخم عبر مختلف أدوات السياسة النقدية ليس هدفا في حد ذاته، وإنما الهدف هو تحقيق الاستقرار ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي من خلال تعزيز النمو وتنشيط الاستثمارات. وإن كان بعضهم يرى أن الهدف الأساسي من أية سياسة نقدية هو ضبط التضخم، إلا أن ذلك يبقى هدفا وسيطا. غير أنه، لاسيما في ظل اقتصاديات نامية تهيمن عليه الدولة، كثيرا ما يتم اللجوء إلى تحويل العجز الموازني إلى تمويل تضخمي، أي إلى نقد، وقد يستند في ذلك إلى الرؤية الكينزية بخصوص خلق طلب فعال.

إن استهداف التضخم، الذي يمثل في دالة هدف، أضحت توجهها عاما لدى مختلف البنوك المركزية. ويغطي استهداف التضخم، بمفهومه الواسع، كل سياسة نقدية ترسم هدفا كميا للتضخم، وتضع الأساليب والأدوات التي تسمح بتحقيق مباشر لهذا الهدف. ولابد هنا من قاعدة لاستهداف التضخم مؤداها البحث عن علاقة مثلى ما بين معدل التضخم وأسس الاقتصاد، التي تحدد المسار الأمثل لتطور الأسعار.

وتحديد هذه القاعدة يسمح بإدراج آثار المحددات الأخرى للأسعار ضمن تحليل أثر السياسة النقدية على التضخم¹.

غير أن أدوات وإجراءات استهداف التضخم ليست متجانسة ما بين كافة البنوك المركزية، ويرجع ذلك إلى اختلاف الاقتصاديات وتباين التقديرات الخاصة بمصادر التضخم. فالاقتصاديات ذات النمو المرتفع تهتم أساسا بالأبعاد النقدية، في حين تهتم الاقتصاديات بطيئة النمو بدرجة أكبر بالإنتاج، دون إغفال البعد النقدي. ولذلك فإن استهداف التضخم ليس عملية معزولة عن هيكل الاقتصاد.

وفي هذا الصدد كثيرا ما يتم الحديث عن معدل "طبيعي" للتضخم، والذي يوافق ذلك المعدل الذي تؤدي إجراءات تخفيضه بأدوات نقدية بحتة إلى آثار غير مرغوبة، بل وسيئة، في جانب العرض، أي أن أية محاولة للضغط على كمية النقد يكون لها أثر سلبي على الإنتاج. وعموما يمكن اعتبار ثلاث مجموعات من المحددات لهذا المعدل²: أولا محددات هيكلية أو فنية، وتتعلق بالأبعاد الفنية لجهاز الإنتاج وتطوره؛ ثانيا محددات مؤسسية، وتتعلق بحالة مؤسسات الاقتصاد المعاصر؛ وثالثا محددات اجتماعية، وتشير إلى بنية المجتمع وأشكال إعادة توزيع الدخل، وبصفة عامة إلى وضعية التوازنات ما بين المجموعات الاجتماعية.

وإذا كان من المهم البحث عن معدل تضخم مناسب لكل اقتصاد ولكل مرحلة، باعتبار اختلاف الوضعيات ما بين اقتصاد متطور واقتصاد نام، وهو ما يتجسد من خلال اختلاف هياكل الإنتاج ومستويات استقرار المؤسسات ومثانة التوازنات الاجتماعية، وكذا باعتبار اختلاف المراحل التي يمر بها الاقتصاد من ركود وانتعاش، ومن وضعية نضج ووضعية انتقال، فإنه لابد من التفكير في معدل أمثل للتضخم بالنسبة لكل اقتصاد في كل مرحلة.

ومع إن فكرة المستوى الأمثل للتضخم طويل المدى، الذي يمثل المعدل الحرج، تعد قديمة، إلا أن الاهتمام بها تجدد بحدّة في ظل موجة استقلالية البنوك المركزية وتنامي أهمية السياسات النقدية. فثمة من يرى أن تحقيق معدل تضخم منخفض يعد مقبولا ولا يخل بالاستقرار النقدي، في حين يرى آخرون أنه ينبغي التوجه نحو معدل تضخم صفري.

وللإشارة يُعتمد في تحديد المعدل الأمثل للتضخم على أسلوب النمذجة، من خلال اعتبار المتغيرات الأساسية المحددة للتضخم، كنسبة نمو الإنتاج، معدل الفائدة ونسبة نمو الواردات، وبالتالي لابد من الحرص على حسن تحديد وتقدير المتغيرات المعتمدة، إضافة إلى اعتماد الواقعية والشفافية في استهدافه للتضخم، ضمانا لمصداقية البنك المركزي وإثباتا لقدرته على التحكم في إدارة السياسة النقدية، ذلك أن الانحراف المعتبر ما بين المعدل المستهدف والمعدل الأمثل قد يهدد تلك المصداقية.

¹ BCEAE (Banque Centrale des Etats de l'Afrique de l'Ouest), « Estimation d'une règle de ciblage d'inflation pour la BCEAO, Préparé par Balamine Diane, N° DER/10/04 – Mars 2011

² Jacques Sapir, « Articulation entre inflation monétaire et inflation naturelle: un modèle hétérodoxe bi-sectoriel », texte présenté à la XXXIIe session du séminaire Franco-russe, Stavropol, 16-19 octobre 2006, p4

3- التضخم: ظاهرة واحدة وتفسيرات متعددة

إذا كان التضخم بالتعريف له مفهوم واحد واضح الدلالة، فإن تفسير هذه الظاهرة ليس محل إجماع، ويرجع ذلك إلى اختلاف مصادر التضخم وأسباب حدوثه في الزمان والمكان. ومع ذلك يمكن اعتبار تيارين أساسيين في تفسير التضخم: تيار يرى أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة، وهو تيار النقديين، وتيار يرى أن مصادر التضخم إنما تأتي من جانب العرض. ولذلك نميز بين التفسير النقدي والتفسير غير النقدي لظاهرة التضخم.

3-1- التفسير النقدي للتضخم: حسب هذا التيار التضخم هو نتيجة حتمية لزيادة في كمية النقد بالمقارنة مع كمية السلع والخدمات. وهذا التفسير ينسب إلى النظرية الكمية في النقد، التي تعود إلى بداية القرن الماضي مع معادلة التبادل ($MV=PT$) التي أطلقها Irving Fisher سنة 1911. غير أن كثرة أنصار هذه النظرية، مع تعميقهم لأبعادها، أدى إلى تشكل تيار اقتصادي سمي بالنقديين. وحسب ميلتون فريدمان (1912-2006)، زعيم هذا التيار، فإن التضخم هو "دوماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية"¹. ويرتكز تحليل النقديين على اعتبار استقرار الطلب على النقد، كما أثبتت ذلك الدراسات الميدانية، وهذا يعني أن الاختلال في سوق النقد (العرض والطلب على النقد) إنما يحدث بسبب التوسع النقدي.

3-2- التفسير غير النقدي للتضخم: يرى أصحاب هذا التيار أن مصدر التضخم هو اختلال في جانب العرض، أي في الاقتصاد الحقيقي. ويشترك كل من النيوكلاسيك والماركسيون والكينزيون في هذا التفسير، وإن اختلفوا في تحاليلهم وتقديراتهم لمصادر التضخم. وفي ظل هذا التفسير يمكن اعتبار عدة مصادر للتضخم:

- **التضخم الناتج عن زيادة الطلب:** والذي يسمى أيضاً التضخم الكينزي، وينتج عن زيادة معتبرة في جانب الطلب تفوق استعدادات جانب العرض، وهذا الطلب قد يكون حكومياً أو من الأفراد، وهذا الارتفاع في الطلب له أسباب مختلفة، منها النمو الديموغرافي الذي تفوق وتيرته النمو الاقتصادي، ومنها ارتفاع الأجور في قطاعات عديدة، ومنها الطلب الإضافي المفاجئ (صدمة في الطلب)، كما هو الحال مثلاً بالنسبة للأردن خلال السنتين الأخيرتين، حيث أدى توافد العراقيين والليبيين والسوريين إليه إلى ارتفاع الأسعار في ظل ضعف جهاز العرض.

- **التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف:** حيث إن التكلفة هي أساس تشكل الأسعار. وهناك أسباب متعددة لارتفاع التكاليف أبرزها ارتفاع تكاليف المدخلات المستوردة، وهو ما يندرج ضمن التضخم المستورد.

- **التضخم الناتج عن رفع الأجور:** قد تجد الحكومات نفسها مضطرة للاستجابة لضغوط النقابات برفع الأجور في مختلف القطاعات، وهو ما ينتج عنه طلب إضافي، وفي حالة عجز جهاز الإنتاج عن

¹ M. Friedman, Inflation et systèmes monétaires, calmann-lévy, Paris, 1976, p148

مسايرة هذا التغير في الطلب، تتولد عن تلك الزيادات موجات تضخمية، ثم تتجدد المطالبات برفع الأجور نتيجة ارتفاع الأسعار، وهو ما يعرف بحلزونية الأجور-التضخم.

- **التضخم الناتج عن الإنفاق العمومي التضخمي:** يحدث هذا التضخم نتيجة مبالغة الدولة في تمويل إنفاقها من خلال طلب تمويل غير محسوب من البنك المركزي، إما بسبب تمويل مشاريع إنمائية أو بسبب امتصاص صراعات اجتماعية أو خلق تعويضات مبالغ فيها لبعض موظفي الدولة أو غير ذلك من الأسباب.

- **التضخم الناتج عن الحروب:** من النتائج المباشرة للحرب أن تهوي قيمة العملة المحلية، وهو ما يرويه لنا التاريخ لمختلف الحروب. ومن أسباب ذلك أنه في حالة الحرب تضطرب الصناعات ويقل الإنتاج فترتفع الأسعار، حيث تكون السلع نادرة ويقوى احتكارها وتخزينها، كما إن الدولة في حالة الحرب لا تلجأ في الغالب إلى الإصدار النقدي لتغطية نفقات الحرب دون أي اعتبار للتكلفة الاجتماعية لتصرفها هذا. وعلى سبيل المثال نذكر حالة سوريا التي تعيش حالة حرب، حيث جاء في تقرير منظمة الإسكوا أن معدل التضخم بلغ 51% نهاية 2012، بعدما كان في حدود 7% بداية سنة 2011، في حين قدر تقرير أخير لمعهد الأبحاث الأمريكي CATO أن هذا المعدل قد بلغ 200%. مع الإشارة إلى أن هذا التضخم طال أيضا دولا مجاورة لسوريا، خاصة لبنان والأردن، بسبب آثار هذه الحرب.

- **التضخم الناتج عن تحرير الاقتصاد:** شهد العديد من الاقتصاديات التي مرت بمرحلة انتقال من اقتصاد مسير إداريا وفق نظام التخطيط المركزي إلى اقتصاد حر بموجات تضخمية، حيث اقتضى هذا الانتقال تحرير الأسواق، بعدما كانت الأسعار محددة وبعضها مدعم من طرف الدولة، حيث كانت الخزينة العمومية تتحمل عبء هذا الدعم. ففي الجزائر مثلا، التي باشرت الانفتاح الاقتصادي والتحول التدريجي إلى اقتصاد السوق منذ الثمانينيات، بلغ معدل التضخم 20.5% في 1985، ليصل سنة 1995 إلى 29.78% مع بدايات تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي.

4- التضخم في الجزائر: تشخيص وتحليل

تشير بيانات كل من الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر أن معدل التضخم بالجزائر قد بلغ 4.75% خلال السداسي الأول من سنة 2013، مقابل 9.3% لنفس الفترة خلال سنة 2012، في حين كان المعدل السنوي للتضخم قد بلغ 3.49% في جوان 2011 مقابل 5.41% في جوان 2010.

ووفقا لتحليل بنك الجزائر فإن أهم محددات التضخم هي¹:

- الارتفاع القوي في الكتلة النقدية؛
- الارتفاع المعتبر في الأجور، والذي أدى إلى ارتفاع محسوس في الطلب وفي تكاليف الإنتاج في ظل ضعف إنتاجية العوامل؛

¹ Rapport de la banque d'Algérie 2011

- أسواق غير تنافسية، بل احتكارية (احتكار قلة)، لإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة على حالها؛
- المرونة المرتفعة للواردات من طلب سلع الاستهلاك الصناعية ونقل التضخم المرتفع من البلدان الموردة.

وحيث إن هناك مزيجا من العوامل التي كان لها دور نسبي متباين في التضخم، سنحاول فيما يلي تحليل أهم هذه العوامل:

(1) العامل النقدي: أول هذه العوامل العامل النقدي. فلقد كان ارتفاع الكتلة النقدية M2 من الأسباب الأساسية، حيث تم تسجيل ارتفاع سنوي، إلى نهاية جوان 2011، بنسبة 16.91%، وإلى نهاية ديسمبر 2011 بنسبة 19.9%. الجدول التالي يعطي لنا صورة عن تطور المؤشرات النقدية بالنسبة المئوية:

جدول 1: المؤشرات النقدية بالنسبة المئوية

2011	2010	2009	2008	2007	
19.9	15.4	3.1	16.0	21.5	نمو الكتلة النقدية M2
20.3	20.3	9.7-	18.3	10.0	نمو الناتج الداخلي الخام بالقيمة الجارية
14.0	5.9	18.0	18.6	15.7	نمو القروض للاقتصاد
62.9	64.2	70.6	58.5	58.3	سيولة الاقتصاد
25.9	25.5	25.5	22.1	21.4	حصة دوران النقد الائتماني من M2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ويتبين من هذا الجدول، إضافة إلى نمو الكتلة النقدية، نمو القروض وارتفاع نسبة سيولة الاقتصاد، الناتجة عن السيولة المفرطة في سيولة البنوك. فإجمالي الودائع المجمعة من القطاعين العام والخاص تبقى أعلى بكثير من إجمالي القروض للاقتصاد بقطاعيه. هذا إضافة إلى التراكم الهام في صندوق ضبط الموارد الذي عزز من سيولة الاقتصاد¹. ومن المعروف أن من أهم المعادلات الصعبة بالنسبة للسلطات النقدية التوفيق بين سيولة الاقتصاد والتحكم في التضخم. ففائض السيولة (surliquidité)، المترتب أساسا عن التوسع في الائتمان وخلق النقد، لا يعني حتما زيادة في الثروة، ومن شأنه أن يساهم في تزايد حدة الموجات التضخمية. فكلما كان الاقتصاد أكثر سيولة كلما كان أكثر عرضة لخطر التضخم.

(2) ارتفاع الأجور والدخول: لقد أدت الزيادات المتتالية في الأجور خلال السنوات الأخيرة من جهة، والارتفاع المعنبر في دخول المستقلين من جهة ثانية، والتي تجاوزت في بعضها الضعف، إلى تولّد طلب إضافي لم يستوعبه القطاع الحقيقي بسبب ضعف كفاءته ومرونته، مما انعكس على الأسعار في اتجاه الارتفاع. الجدول التالي يبين نمو كتلة الأجور والدخول خلال الفترة 2006-2011:

¹ صندوق ضبط الموارد، الذي أنشئ في سنة 2000، هو عبارة عن وعاء لامتناس الفارق بين الجباية البترولية الفعلية والجباية البترولية الموازنة المقدرة بـ 37 دولار. ولإشارة فقد رتب هذا الصندوق من قبل المعهد الدولي للصناديق السيادية الأمريكي (SWF institute) في المرتبة 14 ضمن 67 صندوق سيادي في العالم (جوان 2013).

جدول 2: تطور كتلة الأجور ودخول المستقلين للفترة 2006-2011 (الوحدة: 10⁹ د.ج)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	
كتلة الأجور						
1274.2	1166.4	1017.0	943.4	820.5	725.2	القطاع الاقتصادي
129.4	123.7	114.0	96.6	90.7	90.9	الفلاحة
2414.3	1627.5	1229.5	1098.4	810.7	684.0	الإدارة (*)
3817.8	2917.6	2360.5	2138.4	1721.9	1500.1	مجموع
دخول المستقلين						
2379.4	2143.8	1909.9	1696.5	1473.3	1288.3	القطاع الاقتصادي
1035.2	882.1	812.5	623.9	611.1	544.5	الفلاحة
47.8	43.2	41.2	38.9	39.6	37.6	الأعمال العقارية
3462.4	3069.1	2763.6	2359.3	2124.0	1870.5	مجموع

(*) بما فيها البنوك، التأمينات والأعمال العقارية

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

3) التضخم المستورد: أما بالنسبة لأثر الواردات على الأسعار المحلية (التضخم المستورد) فتجدر الإشارة إلى الارتفاع المستمر لأسعار المواد الأولية على المستوى العالمي، التي بلغت أرقاما قياسية، وخاصة منها أسعار المحروقات، التي عرفت ارتفاعا متتاليا (31.6% في 2011 و 27.9% في 2010)¹، وذلك نتيجة مواصلة إعادة النهوض بعد الأزمة العالمية من جهة، والأحداث التي شهدتها الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة ثانية، هذا إضافة إلى التضخم المسجل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا².

وعموما يمكن تبرير هذا التضخم المستورد من ناحيتين:

- تنامي الانفتاح الاقتصادي في اتجاه الاستيراد على حساب تنمية الاستثمارات، فلقد تزايد حجم الواردات نتيجة ضعف الطاقة الإنتاجية المحلية وبطء حركية الاستثمارات، وكذا ضعف تنافسية القطاع الاقتصادي المحلي. ومن الواضح أنه كلما كان الاقتصاد مستوردا كلما كان أكثر عرضة لخطر التضخم المستورد. ومع إن رصيد الميزان التجاري إيجابيا، إلا أن ذلك لا يخفي أن أكثر من 97% من إجمالي الصادرات هو من المحروقات. الجدول التالي يبين هذا التطور:

¹ ارتفع سعر برميل النفط الخام في المتوسط من 61.78 دولار في 2009 إلى 79.03 دولار في 2010 وإلى 104.01 دولار في 2011.

² أنظر في ذلك:

- Tendances monétaires et financières au premier semestre de 2011; in :

<http://www.bank-of-algeria.dz/notes362011.htm>

- Rapport de la banque d'Algérie 2011

جدول 3: تطور الصادرات والواردات للفترة 2008-2011 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

2011	2010	2009	2008	
47247	40472	39294	39479	الواردات
73489	57053	45194	79298	الصادرات
27180	16581	5900	39819	الميزان التجاري

المصدر: المديرية العامة للجمارك

- انخفاض قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع اليورو والدولار، وهو ما ينعكس على الأسعار. ولابد هنا من الإشارة إلى سوق الصرف غير الرسمية (السوق الموازية)، التي تمثل الملجأ بالنسبة لمعظم المستوردين. وعلى سبيل المثال خلال شهر جويلية 2013 (فترة إعداد هذا البحث) كان سعر بيع اليورو¹ في السوق الرسمية هو 104.48 دينار، في حين كان سعره في السوق الموازية هو 148 دينار، أي بفارق يزيد عن 40 دينار، وهو محمل في فواتير الاستيراد.

(4) التضخم الهيكلي: يترتب عن هشاشة هيكل الاقتصاد استمرار التضخم، ليس فقط في المدى المتوسط، بل وحتى في المدى الطويل، طالما ظل الاقتصاد غير تنافسي واحتكاري يفقد إلى مناخ استثماري سليم، وطالما ظلت السياسات التنموية عاجزة عن الدفع بالصناعات المحلية في مختلف المجالات قصد إحلال الواردات، بل وإنشاء صناعات قطبية قادرة على التصدير. ثمة مؤشرات عديدة مساعدة على هذا الاختلال الهيكلي أهمها:

- **ريعية الاقتصاد:** حيث تمثل ربوع المحروقات المصدر الأساسي للتنمية. وهذا الوضع يمثل أكبر تحد أمام إستراتيجية التنمية، التي يفترض أن يكون هدفها الأساسي التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد مؤسسات. ومن الطبيعي أن ينتج عن اختلال العرض والطلب، أي تنامي الطلب بوتيرة أكبر من تنامي العرض، ارتفاع في مستوى الأسعار، حيث يكون هناك اضطرارا لتغطية هذا العجز بالواردات.

- **اختلال قطاعي:** باستثناء قطاعي التجارة والبناء والأشغال العمومية تعاني القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج المحروقات (فلاحة، صناعة، سياحة، بنوك، ..) من ضعف في مستوى الأداء، وهذا ينعكس طبعا على التكاليف، ومن ثم على مستوى الأسعار. وللاشارة فإن خدمات التجارة وخدمات الإدارة باتت مهيمنة. ففي سنة 2011 مثلت هذه الخدمات (التجارة والإدارة) 57.9% من الناتج الداخلي الخام، في حين لم تتجاوز مساهمة كل من الصناعة والزراعة من الناتج الداخلي الخام 4.3% و 12.9% على الترتيب. وك مؤشر آخر نعتمد نسبة التشغيل حسب القطاعات لإبراز الأهمية النسبية لكل منها، وهو ما يتضمنه الجدول التالي:

¹ أكثر من نصف الواردات الجزائرية تتم باليورو (51% في 2012)

جدول 4: عدد المشغلين حسب القطاعات خلال الفترة 2008-2011

	ديسمبر 2008		أكتوبر 2009		سبتمبر 2010		سبتمبر 2011	
	عدد/آلاف	%	عدد/آلاف	%	عدد/آلاف	%	عدد/آلاف	%
فلاحة	1252	13.69	1242	13.11	1136	11.67	1034	10.8
صناعة	1141	12.48	1194	12.61	1337	13.73	1367	14.2
بناء وأشغال عمومية	1575	17.22	1718	18.14	1886	19.37	1595	16.6
تجارة، خدمات وإدارة	5178	56.63	5318	56.14	5377	55.23	5603	58.4
مجموع	9146	100	9472	100	9736	100	9599	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ومن الملاحظ أن قطاع التجارة، الخدمات والإدارة يشغل أكثر من نصف اليد العاملة، مع أن المشكلة ليست في النسبة بحد ذاتها، وإنما في مستوى كفاءة هذا القطاع، خاصة قطاع الإدارة، وبصفة أخص الإدارات العمومية، الذي يعاني من البطالة المقنعة نتيجة سياسة التشغيل المعتمدة.

- **سياسات التشغيل:** نقص فعالية سياسات التشغيل وطغيان المعالجة الاجتماعية لقضية البطالة عن المعالجة الاقتصادية كان عاملا مساهما في التضخم. فهذه السياسات ساهمت بالفعل في مكافحة البطالة وخلق دخول جديدة، ولكنها إلى أي مدى ساهمت في خلق الثروة؟ ومع إن خلق الطلب هام لدفع عجلة الاستثمار، وفق النظرية الكينزية، إلا أن ذلك يفترض مرونة عالية لجانب العرض.

- **اقتصاد غير رسمي قوي:** هناك اعتقاد بوجود علاقة بين التضخم والاقتصاد الموازي أو غير الرسمي أو الأسود¹ (économie souterraine)²، حيث أن هذا الاقتصاد يساهم في خلق ثروة هامة ولكنها غير مدرجة في الإحصائيات الرسمية، كما أنه ينتج عنه تداول سيولة هائلة خارج الهياكل الرسمية، مما يجعل تقديرات الهيئات الإحصائية والنقدية صعبة³. فتوسع الممارسات الاقتصادية السوداء (محلات وورشات ومصانع غير مصرح بها، معاملات بدون فواتير، تأجير عقارات غير معلن، تجارة المخدرات، ...) يعني في أبسط صورة تهربا ضريبيا وتناميا في الطلب الكلي وتفضيلا للسيولة، وكل ذلك له آثاره على التضخم.

خاتمة:

على الرغم من أن العامل النقدي يبقى أهم وأبرز العوامل المحددة للتضخم، إلا أن ذلك لا يعني نكران وجود مصادر أخرى لها دورها في إحداث الموجات التضخمية، خاصة في ظل اقتصاديات تعاني من اختلالات هيكلية في قطاعاتها وفي سياساتها. ولذلك فإن اعتبار كثير من النقاد أن التضخم ظاهرة

¹ ينشأ ويتنامى هذا النوع من الاقتصاد في حالة وجود قيود حكومية كثيرة، وأهمها القيود الضريبية والتشريعية، وهو يتضمن عموما الأعمال غير المصرح بها، الأنشطة غير المشروعة، كتجارة المخدرات وغيرها.

² أنظر في ذلك على سبيل المثال دراسة:

S. Borağan Aruoba, "Informal Sector, Government Policy and Institutions", April 4, 2010, in: http://econweb.umd.edu/~aruoba/research/paper18/Aruoba_Informal_Sector.pdf

³ يتم إدراج أنشطة الاقتصاد الموازي في بعض الاقتصاديات ضمن الناتج الداخلي الخام، ومع ذلك يبقى محدودا، حيث أن مجتمع هذه الاقتصاد أكبر مما يعتبر في الدراسات الإحصائية عند التقدير.

نقدية بحتة قد يصلح كتفسير في الاقتصاديات المتقدمة، حيث جهاز العرض متين ويتسم بالمرونة، وقواعد المنافسة فيها واضحة ومؤشرات الأداء مرتفعة.

إن التضخم ليس بظاهرة لا يمكن تجاوزها في مرحلة التنمية كما يقول فريدمان¹، ولكن ذلك يتطلب جهودا فعالة، ليس فحسب على مستوى السياسة النقدية، ولكن أيضا على مستوى السياسات الاقتصادية الأخرى، التي من شأنها تصحيح الهياكل الاقتصادية ودفع حركية الاستثمارات.

وحتى إذا كان التضخم شر لا مناص منه كنتيجة لعوامل عدة، وفي ظل نقص كفاءة أدوات السياسة النقدية الموجهة للتحكم في مستوى التضخم، سيكون من الضروري العمل على دعم السياسة المالية الرامية إلى إعادة توزيع الدخل وضمان حد الكفاية في إطار مبادئ العدالة الاجتماعية، وهو ما من شأنه أن يساهم في تعويض التدني الحاصل في الأجور الحقيقية بفعل التضخم. وتنبثق أهمية التدابير الموجهة لحماية الفئات المحرومة والفئات الفقيرة محدودة الدخل من كون هذه الفئات هي الأكثر عرضة لآثار الوخيمة للتضخم من ناحية، وهي الأكثر تحملا لتكلفة سياسات تخفيض التضخم من خلال الضغط على الإنفاق العام وقمع المطالبات برفع الأجور من ناحية ثانية.

يمكن تلخيص نتائج هذا البحث في النقاط التالية:

- التضخم هو حالة غير عادية لها انعكاسات سلبية على الاقتصاديات والأفراد، والأكثر تضررا منها هم الفقراء وذوي الدخل المحدودة عموما.
- التغيرات الطفيفة في مستوى الأسعار لا تهدد الاستقرار النقدي، فمثلا البنك المركزي الأوروبي يضع مجال تضخم 2% - 3% لتحقيق استقرار الأسعار.
- تختلف الأهمية النسبية لأسباب التضخم من اقتصاد إلى آخر، ومع ذلك يبقى العامل النقدي مشتركا وبارزا في أي اقتصاد وفي أي زمان.
- تختلف التدابير الموجهة نحو التحكم في مستويات الأسعار من اقتصاد إلى آخر، وذلك باختلاف الأهمية النسبية لمصادر التضخم، حيث إن الاقتصاديات ذات النمو المرتفع تهتم بالأبعاد النقدية، في حين تهتم الاقتصاديات بطيئة النمو بدرجة أكبر بالإنتاج، دون إغفال البعد النقدي.
- العلاج الوقائي هو أفضل المداخل لمواجهة ظاهرة التضخم، ولا يقتصر هذا العلاج الوقائي على أدوات السياسة النقدية، بل لابد أيضا من سياسات تصحيحية لهيكل الاقتصاد واتجاهاته.

¹ تمثل هذه النتيجة إحدى النتائج الأربع التي خلص إليها ميلتون فريدمان في محاضرة له ألقاها في Bombay بالهند سنة 1963، والتي شكلت الفصل الخامس من كتابه التضخم والأنظمة النقدية.

المراجع:

- تقي الدين المقرئ، إغاثة الأمة في كشف الغمة، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1980،
- حمزة بن حسين الفعر، "مدى اعتبار التضخم عيباً في العملة يبيح التعويض عنه"، منشور في:
<http://www.islamfeqh.com/Nawazel/NawazelItem.aspx?NawazelItemID=1356>
- Aruoba (S. Borağan), "Informal Sector, Government Policy and Institutions", April 4, 2010, in: http://econweb.umd.edu/~aruoba/research/paper18/Aruoba_Informal_Sector.pdf
- Coste R., Cernès J., La monnaie et ses marchés : du Franc à l'ECU, les éditions Liaisons, Paris, 1993
- Friedman (Milton), Inflation et systèmes monétaires , calmann-lévy, Paris, 1976
- BCEAE (Banque Centrale des Etats de l'Afrique de l'Ouest), « Estimation d'une règle de ciblage d'inflation pour la BCEAO, Préparé par Balamine Diane, N° DER/10/04 – Mars 2011
- Rapport de la banque d'Algérie 2011
- Sapir (Jacques), « Articulation entre inflation monétaire et inflation naturelle: un modèle hétérodoxe bi-sectoriel », texte présenté à la XXXIIe session du séminaire Franco-russe, Stavropol, octobre 2006
- Tendances monétaires et financières au premier semestre de 2011; in :
<http://www.bank-of-algeria.dz/notes362011.htm>
- Xavier (Ragot), « Une théorie de l'inflation optimale fondée sur les contraintes de crédit », *Revue économique*, 2004/3 Vol. 55, p. 469-478. DOI : 10.3917/reco.553.0469